

المستخلص

راجي مجبل هليل الخفاجي. قياس وتحليل ظاهرة التغير وعلاقة بالتفارق في توزيع الدخل في الاقتصاد العراقي للمدة ١٩٨٧-٢٠٠٧. (رسالة ماجستير). - بغداد : الجامعة المستنصرية : كلية الادارة والاقتصاد : قسم الاقتصاد ، ٢٠٠٩ .

فرضية الدراسة:

إن للتفاوت في توزيع الدخل آثاراً سلبية على الفقر وبالتالي فإن السياسات الاقتصادية الكلية الهادفة إلى تخفيض مستوى التفاوت في توزيع الدخل من شأنها أن تؤدي إلى تخفيض معدلات الفقر في العراق.

أن ما يميز هذه الدراسة تناول موضوع الفقر من خلال تأثيرات التفاوت، إذ لم تشير الدراسات التي وقعت بين يدي الباحث إلى طبيعة العلاقة بين الفقر والتفاوت في توزيع الدخل، مما يسهم في فتح أبواب موصدة أمام الباحثين في تطوير السياسات الاقتصادية الكلية المضادة للتفاوت والفقر، ويضع مقومات علمية رصينة في المساهمات الهادفة للتخفيف من التفاوت والفقر. زيادة على اختبار الآثار التراكمية للفقر من خلال النموذج القياسي، باعتبارها تمثل تأثيرات الفقر للسنوات السابقة على الفقر الحالي.

ومن هذا المنطلق تم وضع الأهداف الآتية لهذه الدراسة:

أهداف الدراسة:

لكي يمكن التحقق من وجود الصلة بين التفاوت والفقر وتحليلها ومن ثم تحليل السياسة الاقتصادية المتعلقة بذلك فقد استهدفت الدراسة ما يأتي:

تقدير خطوط الفقر المدقع والمطلق في العراق للأعوام ١٩٨٧-٢٠٠٧ باستخدام أسلوب النمط الغذائي المقترح، زيادة على تقدير أهم مؤشرات الفقر في الفترة التي سبقت الحصار الاقتصادي وفترة الحصار الاقتصادي وما بعدها.

دراسة وتحليل ظاهرة الفقر في العراق من خلال تحليل واقع الاقتصاد العراقي لسنوات الدراسة، وبيان العوامل التي أدت إلى إفقار الفرد العراقي وأسهمت في ارتفاع مستوى التفاوت في توزيع الدخل وتفاقم ظاهرة الفقر في العراق.

تقدير معاملات التفاوت في توزيع الدخل من خلال (معامل جيني) للسنوات التي تتوافر فيها المسوحات الإحصائية وبالاستعانة بنتائج الدراسات السابقة، وتقديرات السنوات التي لا تتوافر فيها بيانات ميزانية الأسرة بالاعتماد على طريقة معدل النمو المركب. قياس وتقدير العلاقة بين التفاوت في توزيع الدخل والفقر في الاقتصاد العراقي لمجمل سنوات الدراسة باستخدام نموذج قياسي تم إعداده لهذا الغرض، مع إبراز تأثير الآثار التراكمية للفقر.

تحليل دور السياسات الاقتصادية الكلية المضادة للتفاوت والفقر وبيان أثرها في تخفيض التفاوت في توزيع الدخل والفقر في الاقتصاد العراقي للمدة التي سبقت الحصار الاقتصادي وما بعدها.

مشكلة الدراسة:

إن هنالك انتشاراً واسعاً لظاهرة الفقر في العراق خلال العقود الثلاثة الأخيرة، زيادة على الارتفاع الحاصل في مستوى التفاوت في توزيع الدخل ، وإن السياسات الاقتصادية الكلية في العراق والهادفة إلى تخفيض مستوى التفاوت في توزيع الدخل وبالتالي تخفيض الفقر ، تفتقر إلى الدقة والتنظيم في إعداد إستراتيجية مكافحة الفقر في العراق.

منهجية الدراسة:

لغرض تحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضيتها، فقد تم اعتماد منهجين رئيسيين، يتمثل الأول بالمنهج الاستنتاجي، والذي تم اعتماده في الفصل الأول ويمثل الجانب النظري المتعلق بمفهوم ومضامين الفقر والتفاوت والعلاقة التي تربط بينهما. أما المنهج الثاني فيتمثل بالمنهج الاستقرائي والذي تم اعتماده في الفصلين الثاني والثالث (الجانب التطبيقي)، ويتناول تحليل واقع الاقتصاد العراقي والعوامل المؤثرة في تخفيض التفاوت والفقر. زيادة على اعتماد منهج القياس الاقتصادي في تقدير النموذج القياسي.

فترة الدراسة:

إن الفترة التي غطتها الدراسة هي (١٩٨٧-٢٠٠٧) باعتبارها تمثل ثلاث مراحل هامة في الاقتصاد العراقي الحديث حدثت فيها تغيرات مهمة في مستويات الفقر والتفاوت، تبدأ المرحلة الأولى قبيل توقف الحرب العراقية الإيرانية وحتى عام ١٩٩٠ ، وأما المرحلة الثانية فهي مرحلة الحصار الاقتصادي (١٩٩١-٢٠٠٣) . فيما تشمل المرحلة الثالثة ما بعد أحداث نيسان/٢٠٠٣ وحتى عام ٢٠٠٧. وقد استخدمت بيانات هذه الفترة في تحليل واقع الاقتصاد العراقي كما تم تناول أهم مؤشرات التنمية البشرية فيه كذلك تم استخدام بيانات هذه الفترة لغرض تقدير النموذج القياسي، لقياس وتحليل العلاقة بين الفقر والتفاوت في توزيع الدخل.

هيكلية الدراسة:

ولتحقيق أهداف الدراسة في ضوء الفرضية فقد تم تقسيمها إلى ثلاثة فصول: الفصل الأول هو الإطار النظري للفقر والتفاوت في توزيع الدخل. ويتضمن المبحث الأول منه مضامين وأسباب الفقر وسياسات المكافحة. أما المبحث الثاني فتناول خط الفقر وطرق قياسه وعلاقته بالفقر. فيما تناول المبحث الثالث مضامين التفاوت في توزيع الدخل وطرق قياسه وعلاقته بالفقر.

الفصل الثاني كان يستهدف العلاقة بين التفاوت في توزيع الدخل والفقر في الاقتصاد العراقي من خلال تحليل واقع الاقتصاد العراقي في المبحث الأول. أما المبحث الثاني فقد تضمن قياس الفقر والتفاوت في توزيع الدخل في العراق. فيما تناول المبحث الثالث قياس وتحليل العلاقة بين التفاوت والفقر من خلال تقدير نموذج قياسي تم إعداده لهذا الغرض.

الفصل الثالث: كان يستهدف السياسات الاقتصادية الكلية المضادة للفقر والتفاوت.

وقد تناول المبحث الأول السياسات النقدية المضادة للفقر والتفاوت ، فيما تناول المبحث الثاني تحليل السياسة المالية المضادة للفقر والتفاوت في العراق.

وأخيراً تضمنت الدراسة بعض الاستنتاجات المتعلقة بالفرضية ، كما تم وضع مجموعة من التوصيات على ضوء ذلك